مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٩٦٩

الجمعة، ١٨ شباط/فبراير ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بوليانسكي/السيد كربيتشينكو	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	أيرلندا	السيد فلين
	البرازيل	السيدكوستا فيليو
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيدة كومبي ميسامبو
	غانا	السيدة هاكمان
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	كينيا	السيد كيماني
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة جاكوبز
	النرويج	السيدة هايمرباك
	الهند	السيد راغوتهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي (S/2022/117)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي (S/2022/117)

الرئيس (*تكلم بالروسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل هايتي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة هيلين لا لايم، الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/117، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.

أعطي الكلمة الآن للسيدة لا لايم.

السيدة لا لايم (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم للمجلس مرة أخرى معلومات مستكملة عن الحالة في هايتي، التي لا تزال محفوفة بالمخاطر ومستقطبة بدرجة كبيرة، على الرغم من بعض علامات إحراز تقدم.

وفي الشهر الماضي، واصل رئيس الوزراء أرييل هنري العمل مع الجهات الفاعلة من مختلف الأطياف السياسية لزيادة توسيع نطاق توافق الآراء حول رؤية موحدة واحدة من شأنها أن تؤدي إلى استعادة المؤسسات المنتخبة ديمقراطيا التي تؤدي مهامها بالكامل. وقد وصلت المفاوضات فيما بين أنصار نماذج إدارة الانتقال المتعارضة الآن إلى المرحلة التي يتحدد فيها النجاح من خلال استعدادهم الجماعي للتوصل إلى حل وسط. وستعتمد معالم الرؤية المشتركة التي يتقاسمها الجميع في نهاية المطاف على أن يضع أصحاب المصلحة الهايتيون المصالح الوطنية فوق تطلعاتهم وأن يكونوا مرنين بشأن النقاط الدقيقة في العملية.

ويبدو أن الحكومة الجديدة التي كشف النقاب عنها في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وهي أكثر النتائج الملموسة لتلك الجهود حتى الآن، قد هدأت إلى حد ما من التوترات، كما يتضح من الهدوء الذي ساد في ٧ شباط/فبراير، وهو اليوم الذي كانت فترة ولاية الرئيس الراحل جوفينيل موييس ستنتهي رسميا. وفي حين أن نشر جدول زمني منقح للانتخابات لا يزال وشيكا، يبدو أن الزخم بدأ يتزايد حول محاولة لتشكيل مجلس انتخابي مؤقت شامل للجميع وموثوق وفعال من شأنه أن يبعث على الثقة فيما بين عدد مؤثر من أصحاب المصلحة الوطنيين.

وفي الوقت الذي نتكلم فيه، لا يزال عنف العصابات يهوي بالمراكز الحضرية الرئيسية في حالة من الفوضى والحزن. وتسيطر الجماعات المسلحة الإجرامية بقوة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية لملايين الأطفال والنساء والرجال. واستخدامها العشوائي للاختطاف والقتل، فضلا عن العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، كوسيلة لإرهاب السكان المحليين في الاقتتال من أجل بسط سيطرتها على أراض أمر بغيض بشكل خاص.

وللقضاء على هذه الموجة المتنامية من جرائم العنف، سعت الشرطة الوطنية الهايتية، بقدرتها المحدودة، إلى تحسين فعالية عملياتها لمكافحة العصابات، واعتماد نهج أكثر توازنا بين المنع والقمع والاعتماد على زيادة تواجد الشرطة في المناطق الحساسة. وقد أسفر هذا النهج عن نتائج مؤقتة متواضعة في مناطق مثل كروا – دي – بوكيه في منطقة بورت – أو – برانس الحضرية.

غير أن الشرطة المثقلة بالأعباء ونقص الأفراد والموارد لا يمكنها بمفردها أن تحد من الارتفاع المقلق في انعدام الأمن الناجم عن العصابات. ولتوفير العون الذي تمس الحاجة إليه للشرطة الوطنية

الهايتية، عقدت الحكومة وشركاء هايتي الدوليون والأمم المتحدة العزم معا على تعزيز الدعم الدولي وتنسيق المساعدة المقدمة إلى المؤسسة بغية كفالة تطورها بشكل فعال ومنظم على المدى الطويل. ولمعالجة الثغرات التي تعاني منها الشرطة، يجب أن يترجم ذلك الزخم الجديد – الذي تجسد في الإنشاء الوشيك لصندوق مشترك متعدد المانحين – إلى زيادة التمويل الحكومي للقوة، فضلا عن تقديم دعم مالي وتقني دولي إضافي.

ويقينا، لا يمكن التصدي لظاهرة العصابات من خلال أعمال الشرطة وحدها. وينبغي استكمال نهج إنفاذ القانون الذي يتضمن زيادة مراقبة التدفق غير القانوني للأسلحة بمشاريع اجتماعية واقتصادية وأنشطة لإعادة الإدماج تهدف إلى إيجاد فرص العمل والإيرادات في أشد الأحياء تضررا من آفة عنف العصابات.

وقد اعتمدت السلطات الهايتية استراتيجية وطنية للحد من العنف في المجتمعات المحلية تقوم على هذا النهج الشامل، ونشيد بجهودها لضمان تنفيذها بسرعة وفعالية. ونتيجة لمبادرة من وزارة التعليم، تمكنت عدة مدارس في حيي سيتي – سوليي ولا سالين في بور – أو – برانس من إعادة فتح أبوابها مؤخرا بعد سنوات من الإغلاق، مما سمح لآلاف الشباب باستئناف تعليمهم. وهذه النجاحات تبعث على الأمل في أن تؤدي الإجراءات الحكومية الحازمة والمنسقة إلى توفير خدمات أساسية إضافية في تلك المجتمعات، فضلا عن توسيع نطاقها إلى مناطق أخرى. ودعمنا المستمر حاسم لنجاح ذلك الجهد.

ويمثل الإفلات من العقاب ظاهرة أخرى مستعصية تحتاج هايتي إلى معالجتها على وجه السرعة. فحتى الآن، لم يحرز أي تقدم في تحقيق المساءلة عن اغتيال مونفيرير دورفال في عام ٢٠٢٠، أو مذبحة لا سالين في عام ٢٠١٨، أو تلك التي وقعت في بيل – إير في ٢٠١٩ و ٢٠٢٠. وعلاوة على ذلك، وبعد مرور سبعة أشهر على الاغتيال المروع للرئيس مويز، توقف التحقيق الوطني في قتله، وهذه حالة تغذي الشائعات وتزيد من حدة الشكوك وانعدام الثقة داخل البلد.

ويعاني النظام القضائي الهايتي من نقاط ضعف هيكلية خطيرة، كما يتضح من التحديات الشديدة في تجديد مدة ولاية القضاة في الوقت المحدد. وهذا يشل قدرة المحاكم على التحقيق في القضايا ومعالجتها وإجراء المحاكمات بشأنها. ومؤشرات التقدم المتواضعة، مثل الزيادة مؤخرا في عدد جلسات الاستماع المعقودة، عناصر مشجعة وينبغي دعمها. لكن ينبغي اتخاذ المزيد من الإجراءات للتحضير لبدء نفاذ القانونين الجديدين للعقوبات والإجراءات الجنائية ولضمان استدامة الإصلاح في الجهاز القضائي في الأجل الطويل.

وقد أضاف الزلزال الذي دمر أجزاء من شبه الجزيرة الجنوبية في آب/أغسطس ٢٠٢١ وقتل ٢ ٢٤٨ شخصا طبقة جديدة من التعقيد إلى حالة إنسانية مزرية بالفعل. ويقدر الآن أن ٤,٩ مليون شخص، أي ٤٣ في المائة من سكان البلد، سيحتاجون إلى المساعدة الإنسانية في عام ٢٠٢٢. وفي أعقاب اجتماع على المستوى الوزاري في ٢١ كانون الثاني/يناير برئاسة كندا، أتاح مؤتمر المانحين الدوليين لإعادة إعمار شبه الجزيرة الجنوبية الذي عقد هذا الأسبوع، وشارك في رئاسته رئيس الوزراء ونائبة الأمين العام، التي سافرت إلى هايتي لحضور هذا الحدث، فرصة هامة لتنشيط مشاركة المجتمع الدولي في دعم هايتي وسكانها. وأود في هذا الصدد أن أعرب عن عميق امتناننا للدول الأعضاء على تعهدها الجماعي بتقديم نحو ٦٠٠ مليون دولار، مما سيساهم في تلبية الاحتياجات الأولية المبينة في خطة التعمير المتكاملة.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، احتفلت هايتي بثلاث سنوات متتالية دون حدوث حالة كوليرا مؤكدة مختبريا. وقد تم التوصل إلى تلك اللحظة الفاصلة، التي تمثل خطوة هامة نحو القضاء على هذا المرض في هايتي، بفضل القيادة القوية للسلطات الهايتية وشعب هايتي، والتفاني الثابت للعاملين في الخطوط الأمامية في جميع أنحاء البلد، وشراكة الأمم المتحدة والعديد من المنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف الأخرى. أشكرهم جزيل الشكر .

ورغم نجاح تلك الجهود الجماعية، فإن عدم تأثير وعدم فعالية المعونة الإنمائية بصورة عامة على مدى سنوات عديدة في البلد يتطلب منا أن نضع بشكل جماعي نهجا جديدا يقوم على تنسيق أعمق للجهود

الدولية وشراكة حقيقية مع السلطات الهايتية والجهات الفاعلة في هايتي.

وحتى تخرج هايتي من الأزمة السياسية والمؤسسية الحادة التي تتخبط فيها، من الضروري أن يصمم جميع قادة هايتي على المشاركة البناءة فيما بينهم لتوجيه البلد نحو عملية تسمح بإجراء الانتخابات. ويجب على المجتمع الدولي أيضا أن يواصل العمل مع حكومة هايتي وغيرها من الجهات المعنية ليس فقط لدعم الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف الأمنية والسياسية اللازمة لإجراء الانتخابات الوطنية، ولكن أيضا لضمان إجراء إصلاحات هيكلية عاجلة للتصدي لعنف العصابات، والتصدي للإفلات من العقاب والفساد، وتعزيز نظام العدالة، وتحويل الاقتصاد بطريقة مستدامة. والآن ليس هو الوقت المناسب لترك هايتي تسقط من جدول الأعمال.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام هيلين لا ليم على إحاطتها بشأن الحالة في هايتي وعلى العمل الدؤوب الذي قامت به هي وفريقها في هايتي. تشيد الولايات المتحدة بجهود مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي لمساعدة هايتي خلال هذه الفترة العصيبة جدا.

وبينما يجري فريق الأمين العام تقييمه لولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، وبينما نتطلع إلى التجديد في تموز/يوليه، فإن الحالة في هايتي تبين مدى أهمية الدعم المستمر الذي تقدمه الأمم المتحدة. وخلال الشهرين الماضيين، أظهر المجتمع الدولي التزامه بمعالجة الحالة الأمنية في هايتي، فضلا عن التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجهها. وفي كانون الأول/ديسمبر، عقدت الولايات المتحدة اجتماعا رفيع المستوى مع هايتي وشركائها الدوليين. واتفقنا جميعا على ضرورة اتخاذ خطوات ملموسة وسريعة لتعزيز الشرطة الوطنية الهايتية، واتفقنا جميعا على ضرورة إجراء حوار سياسي بين جميع قطاعات المجتمع الهايتي. وكما سمع الأعضاء من الممثلة الخاصة للأمين العام لا ليم، فإن ذلك ضروري للتوصل إلى اتفاق بشأن طريق يفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة عندما تسمح الظروف بذلك.

وكما يشير تقرير الأمين العام (S/2022/117)، استضافت كندا اجتماعا وزاريا بشأن هايتي في كانون الثاني/يناير، بحضور ١٩ دولة وعدة منظمات متعددة الأطراف. وأكدت كندا في بيان صدر بعد الاجتماع على

”أهمية تعزيز الدعم الدولي وتنسيق المساعدة الدولية“.

وفي هذا الأسبوع فقط، عقدت حكومة هايتي مؤتمرا لإعادة الإعمار. ونشكر البلدان التي شاركت فيه ونكرر التأكيد على مدى أهمية أن تضاهي المساهمات الدولية الاحتياجات الشديدة لهايتي.

وجميع هذه المؤتمرات والتجمعات تدل على اهتمام المجتمع الدولي بهايتي والتزامه تجاهها. إن هايتي لا تقف وحدها. فتجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي سيؤكد التزامنا المشترك بالوقوف إلى جانب شعب هايتي في عمله على معالجة الأزمات السياسية والأمنية المستمرة.

وهناك الكثير مما يجب أن نشعر بالقلق بشأنه. فقد ازداد نشاط العصابات في العام الماضي بسرعة. وكما سمعنا من الممثلة الخاصة للأمين العام، تعرض الهايتيون لعمليات القتل والاختطاف والعنف الجنسي والتشريد القسري. ويجب محاسبة المسؤولين عن هذه الأعمال المروعة. وتحتاج الشرطة الوطنية الهايتية إلى الدعم المالي؛ وتحتاج للمعدات والتدريب والقيادة المستمرة. وسيكفل ذلك استمرار تأهيلها المهني وتعزيز قدرتها على التصدي للعصابات وتحسين أمن المواطنين. ولكن كما يشير تقرير الأمين العام، فإن ضبط الأمن وحده لا يمكن أن يعالج مشاكل هايتي الأمنية. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي بذل جهود على نطاق أوسع لدعم سيادة القانون في هايتي. ويجب علينا تقديم الدعم ليس لإنفاذ القانون فحسب، بل لدعم السلطة القضائية ومبادرات الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية أيضا لمساعدة هايتي في إنشاء نظام فعال للعدالة الجنائية.

ونتطلع إلى إصدار تقييم الأمين العام لولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في نيسان/أبريل. ويجب علينا الاستفادة من الزخم الذي حققناه لزيادة التنسيق والتعاون بين المانحين ودعم الجهود الرامية إلى تحسين الحالة الأمنية في هايتي. ويؤدي المكتب دورا أساسيا ومستمرا في هايتي. فلنواصل العمل معا لتقديم الدعم الذي يحتاج إليه شعب هايتي ويستحقه.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيدة لا لايم على إحاطتها. ونرحب بممثل هايتي في جلسة مجلس الأمن اليوم.

إن الحالة في هايتي تبعث على القلق الشديد ولا يترك تقرير الأمين العام (S/2022/117) والإحاطة التي قدمتها السيدة لا لايم مجالا للشك في معاناة شعب هايتي نتيجة الأزمات السياسية والاقتصادية والإنسانية وأزمات حقوق الإنسان التي يواجهها. وفي الوقت نفسه تجب الإشادة بقدرة شعب هايتي على الصمود في مواجهة المحنة، فضلا عن جميع الجهود التي يبذلها موظفو الأمم المتحدة للوفاء بولايتهم.

ففي بورت أو برنس عانى ملايين الأشخاص بطريقة أو بأخرى من العنف الذي تسببه العصابات التي تسيطر على جزء كبير من العاصمة. وبالمثل فإن حوادث العنف الجنسي ضد النساء والفتيات والشبان غير مقبولة. إن تشريد آلاف الأشخاص بسبب العنف الحضري خطير حقا وكذا هشاشة النظام القضائي الهايتي وعجزه عن توفير العدالة للضحايا بينما يعرّض السجناء الذين ينتظرون المحاكمة لظروف يرثى لها.

وتتطلب التحديات المتعددة التي تواجه هايتي اهتماما شاملا بالأسباب الجذرية الكامنة وراء انعدام الأمن والعنف فضلا عن التصدي للاتجار بالأسلحة ومكافحة الفساد وبناء سيادة القانون. ستقدم المكسيك الدعم للشرطة الوطنية الهايتية من خلال برامج تدريبية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، لا سيما استراتيجيات مكافحة العصابات فضلا عن تعزيز المجتمعات المحلية والسعي إلى بناء الثقة بين السكان.

وبالإضافة إلى ذلك نعتقد أنه لا يمكن تأجيل تشكيل المجلس الانتخابي المؤقت لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية حرة وشفافة وذات مصداقية. لقد حان الوقت لحل الخلافات السياسية العديدة في هايتي من خلال صناديق الاقتراع.

إن من العوامل الهامة التي تسهم في الأزمة الإنسانية تدهور البيئة والآثار الضارة لتغير المناخ وتأثيرها على الأمن الغذائي، باعتباره مثالا لا يمكن إنكاره على الكيفية التي يسهم بها التدهور البيئي في زيادة انعدام الأمن وتقويض السلام. وفي ذلك الصدد ستنفذ المكسيك برنامج "زرع الحياة" في هايتي الذي حقق نجاحا في بلدنا وغيره وسيستفيد منه أكثر من ٠٠٠ ٥ شخص في مرحلته الأولى. ويضاف إلى ذلك المشروع اللواء الطبي الذي نشر في العام الماضي وأكثر من ٠٠٠ ٢ طن من الأغذية والأدوية فضلا عن برنامج منح الدراسات العليا للشباب الهايتي.

لقد كان مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي أول بعثة سياسية خاصة أنشئت في إطار برنامج الأمين العام للإصلاح في مجالي السلام والأمن. ويسلم بلدي بأنه ونظرا إلى التحديات المتعددة الأبعاد التي تواجه هايتي فإن مفهوم وولاية المكتب يهدفان إلى معالجة الأسباب الجذرية التي تهدد الاستقرار والحوكمة، وأنه قد قد أسهم إسهاما كبيرا. بيد أن القرار ٢٦٠٠ (٢٠٢١) الذي اعتمدناه بالإجماع في العام الماضي قد طلب إجراء تقييم للبعثة. ونحن على ثقة بأن هذا التقييم سيقدم توصيات محددة سوف تمكننا كأعضاء في المجلس من اتخاذ القرارات اللازمة لزيادة فعالية وجود الأمم المتحدة في البلد. ومن الملح حقا أن نفعل ذلك.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثلة الخاصة لا لايم على إحاطتها.

لقد استمر تصاعد الأزمة في هايتي خلال الأشهر الأربعة الماضية كما ازداد الانقسام السياسي الداخلي حدة. ولا يزال الاستفتاء الدستوري والانتخابات الرئاسية بعيدين عن التحقيق بينما لا يزال عنف العصابات متفشيا. وما يزال إصلاح النظام القضائي بطيئا بينما زادت

الصعوبات الاقتصادية والعجز المالي، الأمر الذي سبب القلق على نطاق واسع بالنسبة للمجتمع الدولي وبلدان المنطقة.

تدعو الصين القادة السياسيين الهايتيين على وجه الاستعجال إلى الاضطلاع بمسؤوليتهم عن حوكمة البلد حتى يتمكن السكان من التمتع بحياة كريمة ومستقرة في وقت مبكر.

إن إيجاد هيكل سياسي مستقر شرط أساسي لحل المسألة الهايتية. وإن من واجب الشعب الهايتي حل المسائل التي تواجه البلد في نهاية المطاف. وبدون وجود حكومة كفؤة تحظى باعتراف الشعب على نطاق واسع لن يتسنى تحقيق أي هدف من هذه الأهداف. وينبغي لجميع الأطراف في هايتي أن تبدأ حوارا شاملا في أقرب وقت ممكن، وأن تتوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات السياسية للفترة الانتقالية، فضلا عن وضع خطة وجدول زمني انتخابيين واقعيين وقابلين للتنفيذ.

وما يزال العنف الذي تمارسه العصابات يشكل التحدي الرئيسي للحالة الأمنية في هايتي. ونلاحظ مع الشعور بالقلق أن عمليات اختطاف الأشخاص للحصول على الفدية قد ارتفعت على مدى الأشهر الأربعة الماضية بنسبة ١٨٠ في المائة وأن جرائم القتل العمد قد ارتفعت بنسبة ١٧ في المائة عاما بعد عام. ويتطلب حل مشكلة عنف العصابات معالجة الأعراض والأسباب الجذرية على حد سواء. ومن الضروري تحسين القدرات المهنية للشرطة لتمكينها من حماية سلامة السكان ومكافحة أنشطة العصابات بفعالية. ومن الضروري أيضا قطع قناة تمويل العصابات التي تتيح لها الحصول على الأسلحة والأموال بصورة غير قانونية وتقاسم سلسلة الربح بين القوى السياسية وأفراد العصابات.

كما أن التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية وتحقيق الاستقرار في الحالة الاقتصادية مهمتان عاجلتان تواجهان هايتي حيث أصبح ما يزيد على ٤٠ في المائة من الهايتيين بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. ويواجه نحو ٤,٤ مليون شخص انعدام الأمن الغذائي بسبب تأثير الزلزال الذي وقع في آب/أغسطس الماضي وشُرد ١٩ ٠٠٠ شخص بسبب العنف.

ونحيط علما بالحدث الدولي الذي عقد مؤخرا لتمويل إعادة بناء شبه الجزيرة الجنوبية لهايتي ونأمل أن يواصل المجتمع الدولي تقديم المساعدة الإنسانية والاقتصادية لهايتي.

وفي الوقت نفسه ينبغي أن نلاحظ أيضا أن هايتي لم تنشئ بعد نظاما فعالا للإدارة الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان إيرادات ضريبية ضخمة بما في ذلك الرسوم الجمركية مما يحد كثيرا من قدرة الحكومة على توفير الخدمات العامة الأساسية. ويجب على هايتي أن تتغلب على الحواجز المؤسسية التي تعرقل الإدارة الاقتصادية بوصفها شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة.

في تشرين الأول/أكتوبر الماضي اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٦٠٠ (٢٠٢١) بشأن تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وطلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم تقرير التقييم عن ولاية المكتب إلى المجلس في غضون ستة أشهر. ويتيح لنا ذلك فرصة مهمة لاستعراض أعمال المكتب والتفكير فيها وتحديث ولايته، استناداً إلى التغيّرات على أرض الواقع، ولتحسين مساعدتنا لشعب هايتي. وينبغي استكشاف طرق مبتكرة لمساعدة هايتي في التغلب على العقبات الهيكلية والمنهجية التي تعترض سبيل السلام والتنمية حتى لا يُحرم شعب هايتي من السلام والتنمية مرة أخرى.

على مر السنين، قدمت منظومة الأمم المتحدة لهايتي قدراً كبيراً من المساعدة الإنمائية، ولكن لم يكن لها الأثر المنشود. وإذ نتطلع إلى المستقبل، ينبغي أن يضطلع مكتب الأمم المتحدة والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في هايتي بدور تنسيقي لتحسين الاتصال بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي واليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، من بين هيئات أخرى، من أجل صوغ أوجه تآزر.

وتؤيد الصين اضطلاع لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام بدور أكبر في الحالة في هايتي. ويمكن لمجلس الأمن أن يدعو لجنة بناء السلام إلى تقديم المشورة بشأن الحالة في هايتي. إن هايتي عضو في أسرة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبلدان المنطقة

والمنظمات الإقليمية أكثر دراية بالسياق الوطني لهايتي، وهي في وضع يؤهلها للقيام بدور بنّاء.

وتؤيد الصين اضطلاع بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية بدور أكبر في تعزيز الحوار بين أبناء شعب هايتي. ونرحّب بأن البلدان المعنية تساعد هايتي في بناء قدرات الشرطة والقضاء وفي مكافحة الاتجار بالمخدرات والأسلحة والتدفقات المالية غير المشروعة. ونعتقد أيضاً أنه ينبغي لبلدان المنطقة أن تُكثّف جهودها في تلك المجالات.

وتعرب الصين عن استعدادها للعمل مع أعضاء مجلس الأمن والأطراف المعنية لاستكشاف أفضل السبل لتقديم الدعم العملي والفعال والمستدام لهايتي، حتى يتسنى لها أن تشرع في طريق التنمية المستقلة في أقرب وقت ممكن.

السيد فلين (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام لا ليم والشكر موصول من خلالها إلى فريق الأمم المتحدة الذي يعمل بجد في هايتي.

وأود أيضاً أن أرحب بممثل هايتي في القاعة اليوم.

للأسف، إن المسائل التي نناقشها هنا اليوم ليست جديدة بالنسبة لهايتي. وكما سمعنا، فإن معاناة شعب هايتي لا تزال مستمرة على مستوى مروع. وسأركز اليوم على ثلاثة مجالات.

أولاً، فيما يتعلق باستمرار تدهور الحالة الأمنية في هايتي، بات عنف العصابات الوحشي التي تُروّع السكان هو الواقع اليومي لملايين الهايتيين، ما يؤدي إلى نقص في الوقود وتعطيل للخدمات ومنع وصول الإغاثة الإنسانية وإلى الجوع والحبس والاختطاف والقتل. وتتأثر النساء والفتيات الهايتيات تأثراً غير متناسب بعدم الاستقرار والعنف. ونشعر بالفزع إزاء تصاعد العنف الجنسي والجنساني، والذي تستخدمه العصابات كأسلوب خبيث للسيطرة على السكان وزرع الخوف في نفوسهم.

يستحق شعب هايتي أن يرى نهاية للإفلات من العقاب على انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وتقديم الجناة إلى العدالة. وبدلاً من أن يحدث ذلك، يواجه أولئك الذين يجرؤون على لفت الانتباه إلى العنف المسلح عواقب خطيرة، كما يتضح من جرائم استهداف وقتل الصحفيين مؤخرا واستمرار الهجمات على المدافعين عن حقوق الإنسان. ويُضاعف مناخ الخوف والتخويف الناجم عن العنف من الصعوبات في التصدي للأزمات العديدة التي تواجه هايتي.

وكما أوضحت الممثلة الخاصة للأمين العام، فمن الأهمية بمكان أن تتحسن الحالة الأمنية. وسيتطلب ذلك تحديد الأولويات وتوفير الموارد اللازمة لأعمال الشرطة، بما في ذلك بناء القدرات وبناء الثقة. وإلى أن يحدث ذلك، سيظل الهايتيون في جميع أنحاء البلد محبوسين في بيوتهم، غير قادرين على تحقيق آفاقهم الاقتصادية أو ممارسة إرادتهم السياسية.

ثانياً، يؤدى العنف المتزايد إلى تفاقم أوجه الضعف. وكما أشارت الممثلة الخاصة للأمين العام، لا يزال الكثيرون يعانون من الآثار المدمرة للزلزال الذي وقع في آب/أغسطس. ويواجه أكثر من ٤ ملايين هايتي مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد، في حين ينهار الاقتصاد سريعا. ومن دون تقديم مساعدة عاجلة، سيظل شعب هايتي يواجه خيارات بائسة. ونرحّب بالمؤتمر الدولي الذي عُقد هذا الأسبوع في بورت – أو – برنس، والذي جُمع فيه مبلغ ٦٠٠ مليون دولار. ومع ذلك، وكما أشارت نائبة الأمين العام أمينة محمد خلال زيارتها، لا تزال هناك احتياجات إنسانية كبيرة.

فمن دون الدعم، سيحسب المزيد من الهايتيين حسابات مفجعة نتيجتها أن القيام برحلة محفوفة بالمخاطر إلى الخارج أكثر أماناً من البقاء في الداخل. وعندما يقومون بتلك الرحلة، فمن الأهمية بمكان منحهم جميعاً الحماية القانونية بموجب القانون الدولي للاجئين. وقد بات توفير قنوات آمنة وقانونية وكريمة للنازحين بسبب العنف ضروريا الآن أكثر من أي وقت مضى.

وتثني أيرلندا على التصميم والتفاني اللذين أظهرتهما دوائر العمل الإنساني لضمان وصول المعونة إلى من هم في أمس الحاجة إليها. وستواصل أيرلندا دعمها المستمر لهايتي بتقديم المساعدة الإنسانية

والمساعدة في إعادة الإعمار والتنمية. غير أن ما يحتاجه الهايتيون حقاً هو إيجاد سبيل إلى الاستقرار السياسي وتهيئة الظروف للانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة. وهذا يقودني إلى النقطة الأخيرة.

إن توافق الآراء الوطني هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها كسر الجمود السياسي في هايتي. وكما قلنا من قبل، يجب أن يُبنى توافق الآراء على التواصل التشاركي والواسع النطاق والشامل للجميع، بما في ذلك مع ممثلي المجتمع المدني. كما يلزم إيجاد حلول دائمة لضمان السلامة والأمن لجميع من يشاركون سياسياً، ولا سيما النساء، لضمان مشاركتهم الكاملة والمتساوية والهادفة.

ونرحب بتعيين الأمين العام للسيد مراد وهبة لقيادة تقييم ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ونتطلع إلى تلقي تقريره. وبالنظر إلى الحجم الهائل للتحديات التي تواجه هايتي، فمن الصواب أن نفكر في أفضل السبل التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تدعم شعب هايتي. ويجب أن توجّه احتياجات وتطلعات الهايتيين نظرنا في ولاية المكتب مستقبلا. وهذا يعني النظر في كيفية المساعدة على تحقيق الاستقرار والأمن في حياتهم اليومية وبناء القدرات ودعم الحكم الرشيد، مع المساعدة في مكافحة الإفلات من العقاب وحماية حقوق الإنسان.

وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية الوقوف إلى جانب شعب هايتي. وليس الوقت مناسباً الآن لكي تتخلى الأمم المتحدة عنهم، بل إن عليها تكثيف دعمها للجهود التي يقودها الهايتيون لشق طريق نحو الأمام.

السيدة هايمرباك (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام لا ليم على تقديمها إحاطة لنا اليوم وعلى العمل الشاق الذي يبذله فريقها.

واجهت هايتي في العام الماضي أزمات متعددة كان من شأنها أن تهز أساس أي بلد. ولا يمكن معالجة تلك الأزمات وتحقيق التنمية المستدامة التي تمس الحاجة إليها في هايتي دون استعادة الثقة في النظام السياسي والقضائي القائم على سيادة القانون. ويجب على جميع الأطراف السياسية الفاعلة أن تلتزم بإجراء حوار شامل للجميع لحل المأزق السياسي الحالي وأن تنظم في أقرب وقت ممكن انتخابات جديدة وشرعية. ويجب أن تستمر عملية شاملة للجميع، بما في ذلك المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة، إذا ما كنا نريد إيجاد حل هايتي للحالة السياسية. ويمكن أن تستفيد هذه الحالة من تعزيز التعاون الدولي مع هايتي وداخلها، بما في ذلك كفالة وجود أقوى لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.

وكما أبرز تقرير الأمين العام (S/2022/117)، فإن الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان، المرتبطة بالعنف المسلح في بورت – أو – برنس، تثير القلق ويجب التصدي لها على وجه السرعة. وعلى وجه الخصوص، يجب وقف ما يتردد عن استخدام العصابات الإجرامية للعنف الجنسي والاغتصاب كسلاح للترويع وتأكيد سيطرتها. ولا يزال عنف العصابات يؤدي إلى تشريد السكان المتضررين. وتشكل النساء والأطفال غالبية المشردين. والأشخاص ذوو الإعاقة معرضون للخطر بوجه خاص. وتدعو النرويج السلطات في هايتي إلى بذل المزيد من الجهد لحماية مواطنيها وكفالة وصول العاملين في المجال الإنساني دون عوائق والتنفيذ السريع للاستراتيجية الوطنية للحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية.

ويجب معالجة الأسباب الجذرية الكامنة التي أدت إلى الحالة الصعبة لشعب هايتي اليوم. والتنسيق الوثيق أمر أساسي إذا أردنا أن ننجح في جهودنا لدعم حدوث المزيد من التطورات الإيجابية في هايتي. وقد سُررنا في هذا الأسبوع لأن حكومة هايتي والأمم المتحدة تمكنتا من جمع مساهمات من المجتمع الدولي بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار لإعادة إعمار المناطق في شبه الجزيرة الجنوبية بعد الزلزال.

وسيظل العالم يواجه أعاصير متزايدة القوة وتداعيات تغير المناخ، مما سيسهم في زيادة الاحتياجات الإنسانية. ويجب أن نفعل المزيد لمساعدة البلدان الأكثر تضرراً. ومن الواضح أن هايتي أحد تلك البلدان. ويتمثل أحد المجالات ذات الأهمية الخاصة في بناء القدرات لتنفيذ الخطة الوطنية لإدارة المخاطر والكوارث للفترة ٢٠١٩–٢٠٣٠.

وتتطلع النرويج إلى إنجاز تقييم ولاية المكتب المتكامل. ويجب أن يكون التقييم شفافاً وقائماً على عملية شاملة بمشاركة جميع الشركاء، بمن فيهم أعضاء المجتمع المدني. إوينبغي أن نعزز مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ليكون مهيأ لتحقيق الغرض المنشود ومستعدا لمواجهة التحديات في الميدان. وليس هذا هو الوقت المناسب لخفض المشاركة الدولية مع هايتي وداخلها. وتزداد أهمية دور المكتب والأمم المتحدة في تهيئة مستقبل أكثر استقرارا وازدهارا لهايتي.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، هيلين لا ليم، على إحاطتها الشاملة. كما أرحب بحضور ممثل هايتي في جلسة اليوم.

على نحو ما شهدنا في العقد الماضي، لم يكن التعافي من التحديات المتعددة الأبعاد في هايتي سهلا على الإطلاق. فقد خضعت قدرة شعب هايتي على الصمود للاختبار مرارا وتكرارا بسبب التطورات السياسية التي لا يمكن التنبؤ بها والكوارث الطبيعية المأساوية. وفي العام الماضي، واجهت هايتي تحديات على الجبهتين. وقد أدى اغتيال الرئيس في تموز/يوليه ٢٠٢١، والزلزال المدمر الضخم، والإعصار الذي وقع في آب/أغسطس التالي، إلى تفاقم الأزمة الإنسانية.

ومنذ جلستنا السابقة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ (انظر S/PV.8871)، ظلت الحالة السياسية والأمنية متقلبة ومتوترة أيضا. وفي حين أن المعترك السياسي في هايتي لا يزال في حالة استقطاب، فإن قادتها يبذلون جهودا جديرة بالترحيب من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المستقبل السياسي للبلد. وفي السيناريو الحالي، الحوار بين جميع الأطراف السياسية الفاعلة هو أفضل حل ممكن. وثمة مهام كبيرة أمام السلطات الهايتية، بما في ذلك استعادة المؤسسات الديمقراطية التي تؤدي وظيفتها، والأمن، وسيادة القانون.

ونرحب بتأكيد رئيس الوزراء في الشهر الماضي التزامه بالحوار مع جميع الجهات المعنية، بما في ذلك اللجنة المعنية بحل الأزمة بأيدي أبناء هايتي، المعروفة باسم مجموعة مونتانا. ونحيط علما ببيانه بأنه سيتم اختيار رئيس الدولة القادم من خلال انتخابات ديمقراطية. ومن الأهمية بمكان أن ندعم تلك المبادرات ونشجع على بناء توافق في الآراء بشأن العملية الانتقالية، وعملية وضع الدستور، وإجراء الانتخابات.

لقد ظلت استعادة القانون والنظام من أكبر العوائق في هايتي. وقد أسهم العنف المستمر المرتبط بالعصابات، ولا سيما في العاصمة بور – أو – برنس، في زيادة انعدام الأمن، الذي تكلمت عنه الممثلة الخاصة للأمين العام أيضا. وسيكون من المهم بناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية، إلى جانب مبادرات أخرى، بما في ذلك إجراء إصلاحات قضائية وملاحقات قضائية لتعزيز القانون والنظام. ونرحب بالجهود المبذولة في ذلك الاتجاه.

ورغم التحديات المختلفة، فإن مشاريع صندوق بناء السلام المتصلة بالحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك بناء قدرات اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، تتقدم بشكل إيجابي. ونحن بحاجة إلى المزيد من هذه الأنشطة والمبادرات تحت رعاية صندوق بناء السلام في هايتي.

وفي الختام، نتطلع إلى التقييم المستقل لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، المتوقع أن يتم في نيسان/أبريل، والذي سيحدد طريق المضي قدما. وما برحت الهند تقدم المساعدة إلى هايتي في أوقات الحاجة، بدءا بجهود إعادة البناء بعد الزلزال الذي وقع عام ٢٠١٠. كما قدمنا مساعدات مالية طارئة إلى هايتي في أعقاب الإعصار ماثيو في أكتوبر ٢٠١٦. وقمنا مؤخرا، خلال جائحة مرض فيروس كورونا، بالتبرع بالأدوية الأساسية المنقذة للحياة. وتكرر الهند التزامها بدعم شعب هايتي في هذه الأوقات العصيبة وترحب بالعمل البناء الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيدة لا ليم، الممثلة الخاصة للأمين العام، على إحاطتها، وأرحب أيضا بحضور ممثل هايتي بيننا.

تعاني هايتي حاليا من أزمة خطيرة للغاية على عدة جبهات. فالطبقة السياسية تقوضها الانقسامات، ومعظم المؤسسات تواجه

صعوبات شديدة. والجماعات الإجرامية ترهب السكان، ولم تتعاف هايتي من الزلزال الذي وقع في آب/أغسطس ٢٠٢١. إن الحالة ملحة. ويجب على السلطات الهايتية والمجتمع الدولي اتخاذ إجراء.

سأتناول أربع نقاط.

أولا، إن الحوار وحده هو ما يمكنه أن يخرج هايتي من الأزمة السياسية الحالية. ولذلك، فإنني أرحب بتشكيل حكومة شاملة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، تحت قيادة رئيس الوزراء أرييل هنري. وأدعو جميع الأطراف السياسية الفاعلة إلى بناء توافق الآراء اللازم لإجراء الانتخابات بحلول نهاية العام. ولضمان نجاح ذلك، من الملح إنشاء لجنة انتخابية مؤقتة جديدة تحظى بقبول الجميع.

ثانيا، يجب وقف عنف العصابات. فهذه الجماعات الإجرامية ترتكب عددا متزايدا من جرائم القتل والاختطاف مع الإفلات التام من العقاب. إنها تتحدى سلطة الدولة وتنهب مواردها، وهذه الحالة لا تطاق. وفي ظل غياب الأمن، لا يمكن إجراء الانتخابات أو تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولذلك، يجب إعطاء الأولوية لتكريس موارد متزايدة للشرطة الوطنية الهايتية، التي يجب بطبيعة الحال أن تتسم بالنزاهة. وقد عززت فرنسا تعاونها الأمني في مكافحة الجماعات الإجرامية، ويشكل الدعم الدولي الذي تجلى في الاجتماع الوزاري الذي استضافته كندا في ٢١ كانون الثاني/يناير، علامة إيجابية تماما في هذا الصدد.

ثالثا، يجب أن نعيد تشغيل المؤسسات بشكل طبيعي. فلننظر إلى الحالة نظرة مباشرة. إن النظام القضائي الهايتي في حالة من الفوضى حاليا. ويتعين على هايتي أن تكمل تحقيقاتها في اغتيال الرئيس جوفينيل مويز. وعلى نحو ما يقع فيما يتعلق بالفساد المستشري، فإن الإفلات من العقاب يقوض الثقة في الدولة ويدمر الروابط الاجتماعية.

أما النقطة الأخيرة من بياني فهي أن الحالة الإنسانية في هايتي تبعث على القلق. وقد أدى الزلزال الذي وقع في آب/أغسطس ٢٠٢١ إلى تفاقم حالة محفوفة بالمخاطر بالفعل. ويحتاج ما يقرب من نصف سكان هايتي حاليا إلى المعونة الإنسانية. ولذلك، ثمة حاجة ملحة لتعزيز الدعم الإنساني، ولا سيما المعونة الغذائية. وستساهم فرنسا، في عام ٢٠٢٢، بمبلغ يصل إلى ٦,٥ مليون يورو في خطة الاستجابة الإنسانية في هايتي، وأعلنت فرنسا، في مؤتمر المانحين في ١٦ شباط/فبراير، أن الوكالة الفرنسية للتنمية ستساهم بمبلغ يصل إلى ٤,٩ مليون يورو لتمويل المشاريع.

وقبل أن أختتم بياني، أود الإشارة إلى العمل المتميز الذي تقوم به الأمم المتحدة في هايتي في سياق بالغ الصعوبة. ويخضع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي لتقييم ننتظر نتائجه بفارغ الصبر. إن الحفاظ على وجود قوي للأمم المتحدة في هايتي أمر حتمي، لا سيما على الساحة السياسية والأمنية.

إن هايتي بلد صديق لفرنسا. بدءا بالتحدث بلغة مشتركة، ووجود روابط طويلة الأمد توحدنا، وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بعمل المنظمة الدولية للفرانكوفونية في الميدان. وتقف فرنسا، إلى جانب الاتحاد الأوروبي، مع الهايتيين لمساعدتهم على إيجاد مخرج من الأزمة تمس حاجة البلد إليه.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): لا تزال الحالة في هايتي تتسم بعدم الاستقرار واستمرار الأزمة، مع ما يترتب عن ذلك من عواقب بعيدة المدى. ولا يزال العنف منتشرا على نطاق واسع. إن الفساد متوطن. والمعدل العام للجريمة وثقافة الإفلات من العقاب امر مروع حقا. ويتأثر الهايتيون بشدة بتدهور الحالة الاقتصادية، التي تؤثر على حياتهم اليومية وحصولهم على الخدمات الأساسية.

وأود أن أسلط الضوء على النقاط الرئيسية التالية.

أولا، لا يزال من الأهمية بمكان التصدي لانعدام الأمن الواسع النطاق في البلد. وتشكل العصابات والخروج على القانون شرا مميتا؛ فهي تؤدي إلى تقويض الثقة، وشل المؤسسات، وإذ تتغذى على الفوضى، فإنها تولد المزيد منها. ولذلك، فإن استعادة سلطة الدولة أمر بالغ الأهمية – وهي نقطة البداية لأي توقع مجد لوضع مسار نحو الحياة الطبيعية. وفي هذا الصدد، ينبغي بذل كل جهد ممكن لزيادة تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية، ولكن، كما نعلم، لا يمكن أن

تنجح مكافحة الجريمة والعنف بدون مكافحة الفساد المستشري. ولذلك، يلزم تقديم مساعدة مصممة خصيصا لتيسير الإصلاحات القضائية لمكافحة الفساد وإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب التي تغذيه.

ثانيا، لن تخرج هايتي من دوامة الأزمات المتعددة بدون وضع مسار واضح ومشروع نحو الديمقراطية. ونرحب بالجهود التي تبذلها حكومة هايتي لتعزيز الوحدة بين الجهات المعنية السياسية من أجل تمهيد الطريق نحو إجراء الانتخابات والإصلاح الدستوري. ونحيط علما باستمرار تواصل رئيس الوزراء أرييل هنري مع مؤيدي اللجنة المعنية بحل الأزمة بأيدي أبناء هايتي، المعروفة باسم مجموعة مونتانا، والعديد من الجماعات السياسية، والنقابات العمالية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، لمناقشة الحالة السياسية في البلد.

إن الحل يكمن في إجراء حوار وطني شامل بمشاركة جميع الجهات المعنية السياسية والتجارية ومن المجتمع المدني. ويمكن للمجتمع الدولي، بل وينبغي له، أن يساعد، بيد أن حل الأزمة إنما هو في أيدي الهايتيين أنفسهم. ويجب التعجيل بالتحضير للانتخابات. ويجب تنظيم انتخابات شاملة وسلمية وحرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية بمشاركة كاملة ومتساوية ومجدية من جانب المرأة، وإشراك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، التي تؤدي، كما نعلم، دورا هاما في ضمان مصداقية الانتخابات.

إن الانتخابات التي تتسم بالمصداقية تعيد الشرعية؛ فهي تساعد في إنشاء مؤسسات تؤدي مهامها للمشاركة في إجراء إصلاحات حيوية. إنها الخطوة الأولى المهمة لتجديد الطبقة السياسية في هايتي بثقة الناس.

ثالثًا، شارك المجتمع الدولي بنشاط في هايتي، على الرغم من النتائج المتباينة، لكن هذا لا يجب أن يؤدي إلى سأم المانحين. ونرحب بنتائج مؤتمر المانحين الدولي لدعم جهود الإغاثة عقب الزلزال الذي ضرب البلد عام ٢٠٢١. وستساعد الالتزامات الهامة التي تم التعهد بها هايتي على إعادة البناء بعد الدمار الهائل الذي لحق بالجزء الجنوبي من البلد. وفي هذا الصدد، يجب عمل كل ما في وسعنا لتلبية الاحتياجات الإنسانية لجميع المحتاجين.

رابعًا وأخيراً، ندعم بقوة عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وندعو السلطات الهايتية إلى العمل مع البعثة والجهات الفاعلة الأخرى التابعة للأمم المتحدة لإجراء الإصلاحات العاجلة التي يحتاجها البلد من أجل تحسين الاستقرار السياسي والحكم الرشيد وإقامة دولة أكثر أمنا تتسم بالديمقراطية والعدالة وأكثر ازدهارا.

ونؤيد بشكل عام التقييم المنتظم لعمليات السلام للتأكد من أنها تستمر ذات صلة، وتركز على المهام والتحديات المطروحة، وتظل فعالة وكفؤة. ولذلك، فإننا نتطلع إلى التقييم الاستراتيجي الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي من أجل زيادة تعزيز البعثة.

ونحتاج أيضا إلى الاستماع بشكل مباشر والإنصات على نحو متزايد للمتضررين، من النساء والمدافعين عن حقوق الإنسان، من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة تماما.

وعلى الرغم من الحالة الكئيبة، لا يمكننا أن ندع الخوف وعدم اليقين يطغيان على الأمل ويطمسانه. وندعم هايتي والهايتيين في كفاحهم لمواجهة تحديات الأزمة الحالية.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن (A3)، وهم غابون وغانا وكينيا.

ونشكر الممثلة الخاصة للأمين العام هيلين لا لايم على عرضها ونرحب بسعادة السيد أنطونيو رودريغ، الممثل الدائم لجمهورية هايتي.

إذ نشهد التحديات الشديدة التي تواجه هايتي اليوم، علينا أن نتذكر أنها تغلبت على مصاعب أكبر في تاريخها الحافل بالاضطرابات. إنها الدولة الحرة الأولى التي أسسها العبيد، الذين حطموا بقوةأغلالهم ليرثوا ما كان أغنى ملكية استعمارية في العالم. وإصرارها البطولي على الحرية والكرامة كان هزيمة مدوية للتسلسلات الهرمية العنصرية الزائفة التي غذت مشروع العبودية القاسي والشرير.

إن البشرية وجميع أصحاب الضمير الحي مدينون لهايتي بالاحترام الكبير. نذكر ذلك التاريخ لنتذكر أن للتحرير ثمن وأن على

جميع الشعوب الحرة أن تدرك تلك التضحيات من خلال تكريم أسلاف الذين وهبونا الحرية وإعلاء مكانتهم.

ونادرا ما سمح لهايتي بالتغلب على إرث ثورتها المجيدة، التي هزمت بعض أعظم القوى العسكرية في القرن الثامن عشر. بل تم حصارها وأجبرت على دفع تعويضات مرهقة ومدمرة للازدهار. كما كانت مستعمرة. ويبدو أن شعب هايتي يعاقب منذ اليوم الذي أعلن فيه أجداده حريته حتى الماضي القريب.

عندما ننظر نحن الأفارقة غربا، نرى في هايتي منارة مشرقة لمطالبنا بالمساواة ومطالبتنا الحثيثة بالاحترام والكرامة. إننا نقف إلى جانب شعب هايتي في سعيه الدائم للتمتع بالازدهار والسلام اللذين يجب أن يكونا نتاج الحرية.

إن مهمتنا اليوم هي المشاركة هنا في مجلس الأمن وفي كل منتدى لدعم استعادة أمن هايتي، وحكومتها الكفوءة والديمقراطية وتأمين الرخاء المشترك لها. ونحن نفعل ذلك دعما للمبادرات التي تملكها وتقودها هايتي لاستعادة السلام والأمن كأساس للتنمية الاقتصادية.

وتسلط مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاث في مجلس الأمن الضوء على خمس قضايا رئيسية، هي الحالة السياسية والأمن وسيادة القانون والحالات الاقتصادية والإنسانية وولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.

وفيما يتعلق بالحالة السياسية، يساور مجموعة A3 القلق من أن استمرار الاستقطاب والاختلافات فيما بين أفراد الطبقة السياسية قد قوض إحراز تقدم في الاتفاق على سبيل للمضي قدما. إننا نحث القيادة السياسية في هايتي ومهنييها وأعضاء المجتمع المدني على إظهار أن لديهم الإرادة لتقديم تنازلات في صياغة نموذج دستوري قوي لإجراء انتخابات ذات مصداقية ينتج عنها حكومة شاملة للجميع وكفؤة. تتمتع أفريقيا بفهم قوي لإبرام الاتفاقات في ظروف معقدة وصعبة. ونحضها على الاستفادة من تجارب أفريقيا والانفتاح على الجهود الأفريقية لتقاسمها. كما نحث الاتحاد الأفريقي والدول الأفريقية على السعي لتقاسم معرفتنا ومساعينا الحميدة مع شعب هايتي في لحظة الحاجة. يعترف القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي بالمنطقة السادسة التي تنتمي هايتي إليها؛ وإذا أردنا أن نتمكن من الارتقاء إلى مستوى الدور الذي يجب أن نؤديه لهذه المنطقة، فهذه هي اللحظة.

ويساور مجموعة الدول الأفريقية الثلاث قلق عميق إزاء تدهور الحالة الأمنية. ونحيط علما بالتغييرات التي أجريت مؤخرا في قوة الشرطة، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله في الوقت الذي تواجه فيه القوة تحديات متعددة، بما في ذلك الافتقار إلى المعدات والخبرات المناسبة وانخفاض الروح المعنوية. ونرحب بالجهود الجارية التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي والشركاء الآخرون لتعزيز قدرة الشرطة الوطنية الهايتية مع التركيز بوجه خاص على عمليات مكافحة العصابات. ونحث على مضاعفة هذه الجهود والحاجة إلى التنسيق والتآزر بين سلطات هايتي وجميع الشركاء.

ونشدد على ضرورة إدراج التدريب المتخصص في حزم الدعم لحماية النساء والفتيات من الانتهاكات الجنسية والجنسانية. وينبغي أن تشمل تلك إنشاء آليات لتقديم الدعم النفسي والاجتماعي، ولا سيما لضحايا هذه الانتهاكات.

ومن أجل استعادة سيادة القانون، تحتاج هايتي إلى إحياء نظام العدالة. ونشجع السلطات الهايتية على إجراء إصلاحات شاملة في قطاع العدالة بهدف معالجة حالات الاحتجاز المطول قبل المحاكمة، وإنشاء مكاتب للمساعدة القانونية، والتعجيل بالفصل في القضايا المعروضة أمام المحاكم، وإنشاء نظام سجلات قضائية فاعلة. وهذه التدابير أساسية لمكافحة الإفلات من العقاب وضمان تقديم المسؤولين عن ارتكاب جرائم ذات الدلالة الرمزية، بما فيها اغتيال الرئيس جوفينيل موييز، إلى العدالة.

ومن الأهمية بمكان أن تنقطع الصلة بين السياسة والعصابات والتدفقات المالية غير المشروعة. ونحض مجلس الأمن والمجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات صارمة ضد الجريمة عبر الوطنية وغسل الأموال، وهما ما يحفز على استمرار تأثير العصابات الإجرامية على الحياة السياسية في هايتي. يجب ألا يكون هناك مأوى في أي مكان للجماعات الإجرامية والأفراد الذين يستغلون شعب هايتي.

وفي ظل انتشار انعدام الأمن، وعدم الاستقرار السياسي، وتحديات الحكم التي تفاقمت بسبب نقص الإمدادات العالمية والكوارث الطبيعية، فإن الحالة الاقتصادية في هايتي يرثى لها. وتؤدي المستويات المرتفعة للبطالة الناتجة عن ذلك، ومحدودية تقديم الخدمات الاجتماعية، إلى دفع الكثيرين إلى براثن الفقر وتفاقم الوضع الإنساني.

وهناك حاجة ملحة إلى معالجة الأسباب الجذرية للفقر وعدم الاستقرار من أجل التمكين من إعادة الإعمار المستدامة في هايتي. ولا يزال البلد يفقد القوى العاملة الثمينة التي يحتاجها لإعادة إعماره. ويغادر الشباب الهايتيون البلد بالآلاف هربا من حياة يومية أصبحت غير صالحة للعيش بسبب الافتقار إلى أي آفاق في المستقبل.

وتشكر مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأطراف الفاعلة المتعددة والأطراف الثنائية، فضلا عن المنظمات غير الحكومية، على ما قامت به من إجراءات لتلبية بعض هذه الاحتياجات الإنسانية. كما نشكر جميع الذين شاركوا في الحدث الدولي الرفيع المستوى الذي انعقد في ١٦ شباط/فبراير لإعادة إعمار وتعافي شبه الجزيرة الجنوبية لهايتي، في أعقاب الزلزال المدمر الذي وقع في ١٤ آب/أغسطس والعاصفة المدارية غريس في ١٧ آب/أغسطس من العام الماضي.

نلاحظ أن هايتي تلقت ١٤ مليار دولار في شكل دعم دولي، بما في ذلك ٧ مليارات دولار من الأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠٤. وكان الجزء الأكبر من تلك المعونة موجها نحو الاستجابة لحالات الطوارئ. ولئن كان ذلك ضروريا ويمكن تفهمه، يدعو الأعضاء الأفارقة الثلاثة إلى تقديم مساعدة إضافية للأمن الغذائي، وتطوير الهياكل الأساسية، وإصلاح قطاع العدالة والأمن، والتعليم وإدارة مخاطر الكوارث.

ويؤكد مجددا الأعضاء الأفارقة الثلاثة دعمهم لعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. ونحن حريصون على استعراض ولايته حتى يتسنى له تقديم دعم أفضل. لذلك نرحب بتعيين السيد مراد وهبة خبيرا قياديا لإجراء تقييم استراتيجي مستقل لولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. ونشجعه على التشاور على نطاق واسع ونتطلع إلى النظر في تقريره وتوصياته.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد تضامننا مع شعب هايتي العظيم وإيماننا بقدرته على الصمود وإبداعه. ويمكن اليوم كسب هايتي التي ولدت من جديد ببذل الجهود المصممة من جانب القادة الهايتيين في السياسة والمجتمع المدني إذا قرروا أن التزاماتهم أكبر من مصالحهم الضيقة.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام في هايتي السيدة هيلين لا ليم، على إحاطتها القيمة، وأرحب بممثل هايتي في هذه الجلسة.

لقد واجهت هايتي تحديات صعبة للغاية خلال الأشهر الماضية، حيث تعرضت لكوارث طبيعية صاحَبها استمرار في تصاعُد العنف في أنحاء البلاد، فضلاً عن وجود اختلافات سياسية؛ الأمر الذي أدىّ إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية والأمنية والسياسية فيها. ونؤكد في هذا السياق، رفض دولة الإمارات التام لأعمال العنف، وقيام العصابات المسلحة بتقويض جهود السلام. لذلك لا بد من اتخاذ خطوات جادة على مختلف الأصعدة لاستعادة السلام والاستقرار، بما في ذلك من خلال تعزيز واحترام سيادة القانون.

تود دولة الإمارات إبراز ثلاث نقاط لدعم مسار هايتي نحو الاستقرار والازدهار.

أولا، إن اتباع عملية سياسية شاملة تضم كافة شرائح المجتمع الهاييتي، وتحُقق توافقا بين مختلف الأطراف المعنية، يعُد السبيل الأمثل لإحراز تقدمٍ نحو تحقيق الاستقرار المنشود في هايتي. وعليه، ندعو جميع الأطرافٍ ذات الصلة إلى الالتزام بالحوار البناء وبمساعي تحقيق الوحدة الوطنية. كذلك فإن استدامة هذه الجهود تتطلب مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة من جانب المرأة، ويمكن للبرامج التي تركز على مشاركة المرأة وحمايتها من العنف، من قبيل البرامج التي تطرق إليها تقرير الأمين العام، أن تقدم الدعم اللازم لضمان المشاركة السياسية للمرأة وحمايتها.

ثانيا، لا بد من بنِاء قدُرات المؤسسات الوطنية والمحلية وتعزيز دورِها لمعالجة التحديات الصعبة التي تواجهها البلاد في ظل استمرار

حالة عدم الاستقرار. ونشدد هنا على أهمية مواصلة تعزيز القطاع الأمني خلال العملية الانتقالية، بالإضافة إلى التصدي للعنف الناتج عن نشاط العصابات المسلحة بالاقتران مع مكافحة الفساد لإحلال السلام. ونؤيد ضرورة توفر إرادة سياسية واضحة تدعم النهج الأمني وتهدف إلى ضمان وجود دعم مستمر إلى القطاعين الأمني والقضائي.

أخيرا، إن الحد من مظاهر العنف المجتمعي في هايتي يتطلب إيجاد حلول دائمة بما في ذلك عبر الجهود الإنمائية والإنسانية. وبالتالي، يتعين على برامج التعافي وإعادة الإعمار في هايتي، مثل برامج تنمية المجتمعات المحلية، أن تستمر في دعم جهود تحقيق الاستقرار المستدام، حيث يؤدي انعدام الفرص الاقتصادية إلى تصاعد وتيرة العنف المجتمعي، مما يقوّض قدُرة السكان على تحسين مستوى المعيشة، ويعرقل جهود الاستجابة الإنسانية.

ونرى أن المؤتمر الدولي الذي انعقد مؤخرا بشأن تمويل وإعادة بناء شبه الجزيرة الجنوبية لهايتي يكرس الاهتمام الدولي لدعم جهود التنمية في هايتي، ونتطلع إلى استمرار هذا الدعم لما له من دور في تحقيق الاستقرار في البلاد.

في الختام، نتطلع إلى التقرير الاستراتيجي للأمين العام بشأن ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، ونرحب بتعيين السيد مراد وهبة، ونقدر له جهوده في هذا الصدد. ونكرر دعمنا لوجود استجابة متسقة للحالة في هايتي، بحيث تكون العملية ذات قيادة وملكية هايتية. إن هذه الاستجابة تعني الحل الأساسي لتحقيق الأمن والازدهار فيها. إن دولة الإمارات العربية المتحدة بدورها تؤكد تضامنها مع أبناء شعب هايتي، ودعمها لعمل مؤسسات الأمم المتحدة في هايتي لما فيه تحقيق أمنها واستقرارها.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تقديري للممثلة الخاصة هيلين لا ليم على إحاطتها الشاملة. وأرحب أيضا بالممثل الدائم لهايتي، السفير أنطونيو رودريغ.

من المناسب أن نطلب الكلمة للتعليق على التطورات الأخيرة في هايتي وعلى العمل الحالي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. إن التزام البرازيل تجاه هايتي لا يتزعزع. وليس من قبيل المبالغة القول بأن هايتي قريبة جدا من قلوب البرازيليين. إذ أن مشاركتنا الطويلة الأجل في الجهود الدولية لمساعدة هايتي وانفتاحنا لاستقبال الهايتيين الذين في حالة ضعف برهان على ذلك.

خلال الفترة التي كانت فيها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي قائمة، نشرنا عشرات الآلاف من ذوي الخوذ الزُرق، وكذلك قائد القوة في عملية حفظ السلام، طوال السنوات الثلاث عشرة المتتالية للبعثة.

واليوم تلقينا مرة أخرى تقريرا قاتما ومقلقا، على الرغم من بعض الجوانب المضيئة فيه. وهذه الحالة المزرية تجبرنا على التفكير بشكل جماعي في ما يتعين علينا القيام به بطريقة مختلفة، والتفكير بشكل ابتكاري حتى يتسنى للمجتمع الدولي أن يبدأ حقا بإحداث أثر كبير في تحسين الحالة في الميدان. ومن وجهة نظرنا أنه تتعين إعادة تقييم وجود الأمم المتحدة في هايتي وإعادة تصميمه باتباع نهج شامل ومتكامل يأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للأزمة.

يجب على هايتي أن تكسر طوق الفقر والجريمة والعنف السياسي. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال وضع استراتيجية على نطاق المنظومة تتيح تعزيز التعاون بين المجلس وكيانات الأمم المتحدة الأخرى المسؤولة أساسا عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا السياق، ربما نرغب في استكشاف آليات لتعزيز التعاون والتنسيق مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بل ومع لجنة بناء السلام، بغية الاستفادة من دورها في سد الفجوة، كما ذكر ممثلا الصين والهند. وقد أُنشئت لجنة بناء السلام بالتحديد لسد ثغرة في منظومة الأمم المتحدة، مع رسالة للعمل كمحفز لدعم الجهود الرامية إلى توطيد دعائم السلام وتعزيز التنمية في البلدان الخارجة من صراعات.

لا مندوحة من أن نبدأ مناقشة متعمقة بشأن ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي المقرر تجديدها في تموز/يوليه. لذلك، نتطلع إلى تلقي توصيات الأمين العام، التي ستصدر في نيسان/أبريل، بعد الانتهاء من التقييم المستقل الجاري.

أما فيما يتعلق بالحالة السياسية الراهنة في هايتي، فنأمل أن تنجح الحكومة في جمع القوى السياسية الرئيسية معا لوضع خطة لإعادة بناء المؤسسات السياسية في البلد، وهي خطوة ضرورية لإجراء الانتخابات بطريقة آمنة. ولن يكون هناك حل لهذه الأزمة المتعددة الأبعاد إذا لم ينشأ توافق سياسي واسع بين جميع أصحاب المصلحة، مما سيمكن من عودة الحياة المؤسسية إلى هايتي. وفي ذلك الصدد، نرحب بجهود رئيس الوزراء الرامية إلى بناء توافق في الآراء للمضي قدما بطريقة شاملة، ونشجعه على ذلك.

ونرحب بالزخم المتجدد والتنسيق الدولي المعزز لتوفير التعاون الدولي في المجالات الرئيسية لتنمية هايتي، مثل توفير اللوازم والمعدات للشرطة الهايتية والموارد البشرية، والمساعدة في تمويل إعادة بناء الهياكل الأساسية في هايتي. وفي هذا الصدد، خصصت البرازيل أموالا لإعادة بناء الهياكل الأساسية الهايتية التي تضررت من زلزال العام الماضي خلال "الحدث الدولي لتمويل إعادة بناء شبه الجزيرة الجنوبية في هايتي"، الذي نُظم قبل يومين. ونحن واثقون من قدرتنا على كبح جماح الأزمة الهايتية المتعددة الأبعاد بفضل الدور القيادي الحاسم لشعب هايتي وبمساعدة المجتمع الدولي.

في الختام، أود أن أُذكّر زملائي أعضاء المجلس بمبدأ الأمم المتحدة الأساسي المتمثل في عدم ترك أحد خلف الركب، وأنا واثق من أننا سنتمكن من التمسك به عند تقييم خطواتنا المقبلة فيما يتعلق بالأزمة الهايتية. وأؤكد لأصدقائنا في هايتي أن البرازيل ليست غافلة عن معاناتهم وأن بوسعهم التعويل على دعمنا وتضامننا المستمرين.

السيدة جاكوبس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثلة الخاصة لا ليم على إحاطتها في هذا الصباح وعلى كل العمل الذي تقوم به هي وفريقها.

وأود اليوم أن أُشير إلى ثلاث نقاط بإيجاز.

أولا، إن التحديات الأمنية والصحية والاقتصادية المعقدة التي تواجهها هايتي حاليا لا يمكن حلها إلا من خلال الدعم الموحد للحلول التي تقودها هايتي. وفي هذا الصدد، لا تزال المملكة المتحدة متمسكة بإيمانها بأن دعم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي لا يزال أمرا حاسما، لا سيما فيما يتعلق بالجهود الجارية التي تبذلها البعثة لتيسير اتباع نهج موحد إزاء تلك التحديات المتعددة الأوجه. ونتطلع إلى التقييم المستقل لولاية المكتب في الوقت الذي نقترب فيه من تجديدها في تموز/يوليه.

ثانيا، إن استمرار الجمود السياسي يبعث على القلق العميق، وكذلك الأثر المستمر لذلك على شعب هايتي. ونشجع الجهود الجارية لضمان التوصل إلى توافق سياسي في الآراء لتمهيد السبيل لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية، كما نهيب بجميع الأطراف أن تعمل بشكل بناء لدعم إيجاد حل سلمي وديمقراطي لشعب هايتي. ويتعين علينا جميعا، بوصفنا شركاء دوليين لهايتي، أن نفعل الشيء نفسه في دعم إيجاد حل تقوده هايتي.

ثالثا، يساورنا القلق إزاء تدهور الحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان، ولا سيما زيادة عمليات الاختطاف والعنف الإجرامي العشوائي وحالات الاتجار بالبشر. وستواصل المملكة المتحدة دعم العمل مع كل من حكومة هايتي والمجتمع الدولي للتصدي لتلك التحديات. والجماعات المسلحة الإجرامية ومرتكبو انتهاكات حقوق الإنسان لا يعرضون حياة الهايتيين للخطر فحسب، بل إنهم يهددون بتقويض احتمالات إحراز تقدم سياسي حقيقي.

لقد كان اغتيال الرئيس مويز عملا بغيضا، ولا نزال ندعو إلى تقديم مرتكبي تلك الجريمة إلى العدالة.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية في البلد. ويضاعف مرض فيروس كورونا من التهديدات الاقتصادية والصحية، التي تفاقمت أكثر بسبب الزلزال المدمر الذي وقع في العام الماضي. ويؤثر ذلك بشكل خاص على النساء والأطفال، حيث يؤدي إلى تفاقم ضعفهم وزيادة الأخطار التي تهدد رفاههم الاقتصادي والصحي. ولذلك، نرحب بالنتائج التي أسفر عنها مؤتمر المانحين في هذا الأسبوع.

أخيرا، تشجع المملكة المتحدة جميع الأطراف الفاعلة على العمل بشكل بناء وتعاوني مع السلطات الهايتية لإيجاد حلول للأسباب الجذرية لتلك الأزمات ودعم تنمية شعب هايتي والنهوض به.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة هيلين لا ليم، على إحاطتها عن الحالة في البلد وعن عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.

على مدى شهور طويلة، تصاعدت التوترات في هايتي، وهي مصدر قلق بالغ. والسبب الجذري لعدم الاستقرار هو عدم إحراز تقدم في الحوار الداخلي بين القوى السياسية والمجتمعية، مما أدى إلى شلل السلطة التشريعية بحكم الأمر الواقع. ويؤثر هذا بدوره على قدرة الدولة على التصدي بفعالية للمهام اليومية العاجلة، وفي المقام الأول ضمان سلامة السكان. ونتيجة لذلك، أصبحت العناصر الإجرامية نشطة بشكل متزايد وتفاقمت الحالة ككل بسبب جائحة مرض فيروس كورونا.

واليوم، تشهد هايتي أزمة عميقة، تتسم بتزايد عدم الاستقرار السياسي ونشاط العصابات الإجرامية والاضطرابات المدنية والمشاكل الحادة في مجالات الاقتصاد والطاقة والهجرة وفي المجال الإنساني. وهناك فراغ في السلطة على جميع المستويات، حيث تفتقر الهياكل الحكومية إلى السلطة ويعاني النظام القضائي من الشلل ووكالات إنفاذ القانون من عدم الفعالية.

إننا نتابع الجهود التي تبذلها حكومة رئيس الوزراء أرييل هنري لمحاولة التوصل إلى حل وسط بين مختلف القوى الاجتماعية لتحقيق الاستقرار في البلد وإطلاق عمليات الإصلاح. ومع ذلك، من السابق لأوانه الحديث عن التقدم.

وإزاء هذه الخلفية، نشهد أيضا تقارير مثيرة للقلق تفيد بأن هايتي تغص بالأسلحة الصغيرة، التي لا تُصنع في البلد، كما نعلم. والطريقة الوحيدة الممكنة لدخول تلك الأسلحة الصغيرة البلد هي عن طريق الموانئ، التي يجب على الحكومة أن تستعيد السيطرة الكاملة عليها. وإلا فإن مسألة نشاط العصابات المتفشي ستتحول من أحد التهديدات الأمنية إلى عامل سياسي، وهو ما سيكون من المستحيل تجاهله.

ونلاحظ مع الأسف عدم إحراز تقدم كبير في التحقيق في اغتيال الرئيس جوفينيل مويز في تموز/يوليه من العام الماضي. وهناك أيضا تقارير مثيرة للقلق عن احتمال ضلوع جهات أجنبية في تلك الجريمة، التي وصفها الأمين العام للأمم المتحدة بحق بأنها اعتداء على الديمقراطية. ويجب معاقبة المسؤولين عن ذلك على النحو الواجب.

إن المشاكل المعقدة التي تراكمت في هايتي يجب حلها على وجه السرعة، بدءا بالمسألة الرئيسية، وهي الاستقرار السياسي. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال الحوار القائم على أساس التشريعات الحالية، والذي ينبغي أن يؤدي إلى إجراء انتخابات وزيادة الثقة والتأييد من جانب عامة السكان. وإذا لم يحدث ذلك، فإن البلد سيكون عرضة لخطر السقوط في هاوية وسيتأخر التعمير والتنمية لسنوات عديدة.

وندعو الهايتيين إلى الدخول على وجه السرعة في حوار داخلي لإيجاد حل للأزمة. ويجب على بعثة الأمم المتحدة ألا تساعد في هذا الصدد فحسب، بل أن تجعل من هذا الحوار أولوية مطلقة. إن بورت – أو – برنس بحاجة إلى مساعدة دولية مسؤولة من أجل تجنب المزيد من الانقسامات في المجتمع الهايتي والحيلولة دون تدهور الحالة لتتحول إلى أزمة إنسانية إقليمية.

وستواصل روسيا، مع زملائها في مجلس الأمن، العمل لضمان أن تؤدي المساعدة الدولية المقدمة من خلال الأمم المتحدة إلى تطبيع حقيقي للحالة في هايتي وإلى تعزيز سيادة البلد واكتفائه الذاتي.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل هايتي.

السيد رودريغ (هايتي) (*تكلم بالفرنسية*): يسعدني أن تتاح لي الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن اليوم فيما ينظر في تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي (S/2022/117)، المقدم عملا بالقرار ٢٤٧٦ (٢٠١٩)، الذي أنشأ المكتب والقرار ٢٦٠٠ (٢٠٢١)، الذي جدد ولايته حتى ١٥ تموز/يوليه ٢٠٢٢.

ولكن قبل أن أبدأ بياني، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لشهر شباط/فبراير. وأتمنى لكم ولبقية أعضاء المجلس

كل النجاح في المهمة الهامة المتمثلة في كفالة صون السلام والأمن الدوليين. وأشكر أيضا الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة هيلين لا ليم، على إحاطتها النيّرة بشأن تطورات الحالة في هايتي والأحداث التي وقعت منذ صدور التقرير السابق (S/2021/828)، بما في ذلك التقدم المحرز والتحديات التي تنتظرنا.

كما استمعتُ باهتمام إلى البيانات التي أدلى بها أعضاء المجلس وأحطت علما بملاحظاتهم وتعليقاتهم وثيقة الصلة بالموضوع. وبالنيابة عن رئيس الوزراء أرييل هنري، أود أن أشكر المجلس على اهتمامه بالحالة في بلدي، الذي لا يعدو كونه واحدا من بلدان عديدة في مختلف أنحاء العالم التي تمر بأزمات.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن امتنان شعب هايتي للقدر الكبير من التضامن الذي أبداه المجتمع الدولي يوم الأربعاء الماضي، والذي سمح لنا بجمع ٦٠٠ مليون دولار عن طريق تعهدات بإعادة إعمار شبه الجزيرة الجنوبية لهايتي، التي تعرضت لضربة قوية في العام الماضي جراء زلزال مدمر.

وكما يعلم الأعضاء بكل تأكيد، تتسم الحالة الراهنة في بلدي بخلل وظيفي في جميع مؤسساتنا الديمقراطية؛ والتي يجب أن نعيدها إلى مسارها الصحيح. ولم يؤد الاغتيال البشع لرئيس الجمهورية إلا إلى تفاقم الأمور. إن نظامنا القضائي ضعيف ولم يثبت قدرته على تسليط الضوء على تلك المأساة في وقت تطالب فيه الحكومة بتحقيق العدالة للرئيس وأسرته. ولم يعد لدينا برلمان قادر على الاضطلاع بالدور المنوط بالسلطة التشريعية.

من الضروري العمل على استئناف العمل السلس لمؤسساتنا في أسرع وقت ممكن؛ وهذا شرط أساسي لعودة السلام والاستقرار الدائمين إلى البلد. وتعمل الحكومة بلا كلل لبناء توافق كاف في الآراء من أجل وضع البلد مرة أخرى على الطريق نحو الديمقراطية. فمنذ أن تولى رئيس الوزراء أرييل هنري منصبه كرئيس للحكومة وهو حريص على الاجتماع بجميع قطاعات المجتمع الهايتي للتوصل إلى اتفاق بشأن الحكم السلمي والفعال خلال الفترة الانتقالية. وقد نجح في إطار ذلك الاتفاق في الجمع بين المعارضين السياسيين الذين كانوا قبل بضعة أشهر منافسين لدودين؛ والجهات الفاعلة في المجتمع المدني؛ ومجموعة كبيرة من المنظمات الشعبية. وهو اليوم يواصل السعي إلى توسيع نطاق توافق الآراء بمواصلة الحوار مع جميع المواطنين الهايتيين الذين يوافقون على الإمساك بيد الصداقة الأخوية التي يمدها هو إليهم.

إننا نتطلع إلى إقامة الهياكل الحيوية لتنظيم تصويت شعبي لاعتماد دستور جديد وإجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة وديمقراطية. وقد وضعت الحكومة جدولا زمنيا للأنشطة، والذي إذا سارت الأمور على ما يرام ينبغي أن يسمح بتسليم مقاليد السلطة إلى المسؤولين المنتخبين من الشعب الهايتي في بداية العام المقبل.

ومع ذلك، هناك قيد كبير يشكل تهديدا خطيرا للعملية برمتها. وأنا هنا أشير إلى انعدام الأمن، الذي قد يدمر جميع الجهود المبذولة حتى الآن. فالعصابات المسلحة تبث الرعب في عدة مناطق من البلد وفي أحياء مختلفة من العاصمة. ومن غير المتصور التفكير في إجراء انتخابات دون استعادة النظام وسلطة الدولة أولا في جميع أنحاء أراضيها الوطنية. وهذا مطلب ملح من جميع سكان هايتي، فضلا عن أنه التزام على الحكومة.

وقد حققت الشرطة الوطنية الهايتية حتى الآن، بمواردها الضئيلة، بعض النجاح. فالمدارس التي لم تعد قادرة على العمل في الأحياء التي تسيطر عليها العصابات أعادت فتح أبوابها وترحب الآن بآلاف الأطفال. ومحطات النفط، التي كان أفراد العصابات قد أوقفوا تشغيلها لعدة أسابيع، أصبحت تعمل مرة أخرى. ويمكن أن تكون قائمة النجاحات أطول، ولكن يجب أن نقر بأنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله للسماح بعودة الحياة الطبيعية. القمع وحده لا يكفي. فمن الضروري في كل مرة تستعيد فيها الشرطة السيطرة على أحد الأحياء أن يتم حشد جميع الموارد اللازمة لتمكين الدولة من تقديم الخدمات الأساسية للشعب مرة أخرى. إننا بحاجة إلى زيادة الدعم المقدم للوكالات المتخصصة التابعة للشرطة الوطنية.

إن الحكومة مصممة، وضباط شرطتنا مصممون، على مطاردة أفراد العصابات وإخلاء الشوارع منهم. ومع ذلك فإنهم يفتقرون بشدة

إلى الأسلحة والذخائر والمعدات المناسبة، التي تمنعنا من الحصول عليها التدابير التقييدية السارية حاليا. كما أن ضباط شرطتنا يحتاجون إلى التدريب والدعم المصمم خصيصا لتمكينهم من المواجهة الفعالة للأوضاع القائمة في البلد.

وفي هذا الصدد، تابعنا باهتمام التقييم الذي دعا إليه مجلس الأمن لولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. نأمل أن يمكن تصميم هذا المكتب بشكل أفضل ملاءمة للحقائق الجديدة في البلد، بما في ذلك تدهور الحالة الأمنية، وما ترتكبه العصابات المسلحة من أعمال عنف. لفترة طويلة جدا ظل بلدي يتصدى لهذا الاضطراب المزمن، والذي يعطل الحياة الاقتصادية في البلد، ويعوق الاستثمار، ويستبعد السياحة، ويُبقي الناس في فقر مدقع، ويدفع الشباب نحو الهجرة غير الشرعية.

يتعين علينا أن نعيد الأمل إلى الجميع وأن نوفر آفاقا لمستقبل أفضل. فبدون تحسن في الظروف المعيشية للناس، وبدون استثمارات ضخمة، وبدون إيجاد وظائف مستقرة وبأجور جيدة، ستذهب جهودنا سدى. إن حكومة بلدي مصممة على تهيئة مثل هذا المناخ المستقر والآمن، والذي هو ضروري لإيجاد حالة طبيعية دائمة. وفي ذلك نحتاج أيضا إلى دعم البلدان الصديقة.

ختاما، آمل أن يتم مرة أخرى إظهار التضامن الدولي الذي شوهد يوم الأربعاء الماضي فيما يتعلق بإعادة إعمار شبه الجزيرة الجنوبية بغية السماح باستعادة الأمن. ومرة أخرى، أشكر المجلس على تكريس الوقت لتحليل الحالة في هايتي.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): لم تعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين. أرفع الجلسة الآن ليتسنى للمجلس مواصلة مناقشته بشأن هذا الموضوع في مشاورات مغلقة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥.